أما في مدينة الخليل، فقد دخل ضابط اسمه عاموس الى بيت شيوحي في الخليل، وضرب العجوز اسماعيل شيوحي وزوجته، ثم سرق مبلغ خمسة آلاف دينار و ١٥ الف دولار ومجوهرات (**عل همشمار**، ١٣/٣/١٩٨٨). وفي قرية سالم، بالقرب من نابلس، ارتكب الجنود الاسرائيليون جريمة بشعة؛ اذ قاموا باخراج شبان القرية من بيوتهم وأمروهم بازالة الحواجز والاطارات المشتعلة بأيديهم. وبعد ذلك، ضربوهم بقسوة، ثم اقاموا، بمساعدة مستوطنين، تلة من التراب ودفنوا فيها أربعة شبان وهم في حالة اغماء. وعثر صحفيون من صحيفة «كول هعير» (صوت المدينة) الصادرة في القدس، على حذاء أحد الشبان داخل تلة التراب (**المصدر نفسه**، ٢٤/٢/١٩٨٨).

وتمكّن مصور شبكة التلفزيون سي.بي.اس. من التقاط صور لجنود اسرائيليين، من سلاح المدرعات، وهم يعذبون عربيين من نابلس، بطريقة وحشية للغاية، بهدف تكسير ما يمكن تكسيره من عظامهما (**المصدر نفسه**، ٢٨/٢/١٩٨٨).

من ناحية ثانية، قام ١٢ طبيباً اسرائيلياً بجولة على بعض مستشفيات قطاع غزة. وتبين لهم ان الجنود الاسرائيليين استخدموا رصاصاً يتفتت الى شظايا كثيرة داخل الجسم. كما شاهدوا فتاتين (١٥ سنة) ضربتا بقسوة، واشخاصاً غطى الجص اجسادهم (**المصدر نفسه**، ٦/٣/١٩٨٨). وحسب اعتراف ضباط وجنود اسرائيليين، فان الاحداث، آنفة الذكر، هي غيض من فيض.

الاعمال الشاذة أصبحت نهجاً

في ضوء كثرة الاساليب الوحشية التي استخدمها الجنود الاسرائيليون ضد المواطنين العرب في المناطق المحتلة، قام اثنان من علماء النفس العسكريين، هما د. تشارلي غرينبوم ود. دان بار ـ اون، بتقديم تقرير سري الى رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، جاء فيه، ان «الجنود الاسرائيليين ضربوا، بشكل دائم، معتقلين لم يبدوا مقاومة، وكسروا، متعمدين، عظام رجال ونساء وشيوخ واطفال». وجاء في التقرير، أيضاً، ان «ضباطاً وقادة يأمرون بتكسير الايدي والارجل وبتحطيم محتويات البيوت، ليس فقط في اثناء تفريق التظاهرات، بل في جميع الاوقات». وذكر التقرير ان المسألة ليست مسألة اعمال شاذة، بل هي اسلوب. ولقد أصبح هذا الاسلوب نهجاً (**يديعوت احرونوت**، ٢١/٢/١٩٨٨). وأضاف العالمان، في تقريرهما، ان أكثرية الضباط والجنود تعتقد بأن القسوة، وحدها، هي التي تؤدي الى الهدوء في المناطق المحتلة. وهناك تخوف من ان تنعكس هذه التصرفات على الحياة المدنية، أيضاً (**عل همشمار**، ١٩/٢/١٩٨٨).

وانتقد المستشار القانوني السابق للحكومة، البروفسور اسحق زامير، المستشار الحالي يوسف حاريش، لأن ما يجرى في المناطق المحتلة من اعمال قمع وحشية لم تشعل الضوء الاحمر في الجهاز القضائي؛ موضحاً ان قانون القضاء العسكري يقضي بأن عدم الامتثال للاوامر يشكل مخالفة خطيرة، لكن القانون نفسه يقضي، أيضاً، بأن ليس هناك ضرورة للامتثال لكل الاوامر، لأن هناك بعضها يمنع الامتثال له، ومن يمتثل له يكون قد ارتكب مخالفة جنائية (**دافار**، ٢٦/٢/١٩٨٨).

ويبدو ان انتقادات زامير والتقرير الذي اعده عالما النفس أثرت على المستشار القانوني للحكومة يوسف حاريش، فبعث، برسالة الى وزير الدفاع، اسحق رابين، كتب فيها انه ينبغي عدم استخدام القوة، كوسيلة للعقاب والتعذيب والاهانة والاحتقار. وذكر حاريش، في الرسالة، المبادىء لاستخدام القوة من قبل الجنود، وطلب توزيعها على القادة. وحسب رأيه، ينبغي الامتناع عن استخدام القوة غير المرغوب فيها تجاه الممتلكات، وأن «استخدام القوة يجب ان يكون بالحجم المعقول لتحقيق الهدف وينبغي التوقف عن استخدامها بعد تحقيق الهدف، أي بعد تفريق التظاهرات، أو بعد القاء القبض على متظاهر أو متهم. والانحراف عن هذه المبادىء مخالف للقانون والسماح باستخدام القوة، خلافاً لهذه المبادىء، هو أمر غير قانوني» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٢/١٩٨٨).

من جهته أكد الخبير القانوني الجنائي، د. مردخاي كرمنيتسر، ان الضرب من اجل الردع أو العقوبة هو بمثابة تنفيذ أمر غير قانوني (**المصدر نفسه**، ٢٦/٢/١٩٨٨).